

الزيارة المرتقبة لملك إسبانيا لسبتة ومليلية توتر العلاقة مع المغرب

علاقة الصداقة التي تجمعها بالعاهل المغربي الملك محمد السادس.

ورغم التاجيلات المتكررة إلا أن مراقبين لا يستبعدون رضوخ الملك فيليب السادس لضغوط أطراف وأزمة ميمينة، للقيام بالزيارة، ما يعني تأزم العلاقات المغربية الإسبانية مرة أخرى على شاکلة العام 2007 عند زيارة رسمية قام بها العاهل الإسباني السابق خوان كارلوس.

ويرى مراقبون أن الضغوطات الإسبانية على المغرب ازدادت بعد تنفيذ الاتفاق الأمريكي - المغربي الموقع قبل سنة حول تزويد الرباط بـ 24 من مروحيات "الإباتشي"، وما سيسببها ذلك من تغيير مهم في موازين القوى العسكرية بين الرباط ومدريد في أفق العام 2024. وبناء عليه، يرى مهتمون بالعلاقات الإسبانية المغربية، أن هناك من يريد توتر الأجواء بين البلدين خصوصا بعد التقارب في وجهات النظر في عدد من القضايا من ترسيم الحدود البحرية ومواقف الحكومة والقضاء الإسباني مؤخرا في ما يتعلق بملف قضية الصحراء المغربية.

ولا تنتظر جهات سياسية وأمنية إسبانية بعين الرضا لقرارات المغرب في ما يرتبط بالثغرين المحتلين سبتة ومليلية، بعدما شرعت الرباط بإجراءات جديدة تستهدف وقف التهريب المعيشي بصورة نهائية ووقف الأنشطة التجارية عبر المعابر الحدودية البرية ومنع الدبلوماسيين وممثلي السلطات التشريعية والتنفيذية المغاربية من دخولها بواسطة جواز السفر المغربي، إلى جانب إنشاء منطقة اقتصادية بديلة بمدينة الفينيق.

وتدرك المؤسسات الرسمية الإسبانية مدى جدية المغرب في قراراته بشأن سبتة ومليلية وكذلك تأمين حدوده البحرية والبرية، لهذا تحاول الدوائر المؤثرة إرباك الرباط بالتلويح بهذه الزيارة كإشارة سيادية من طرف الجارة الشمالية.

ولاعتبارات دستورية، فإن زيارة العاهل الإسباني إلى سبتة ومليلية لا يمكن القيام بها إلا بموافقة الحكومة أو بطلب منها، ورغم أن الملك فيليب قد تكون له رؤية أخرى لاعتبارات الصداقة التي تربطه بالعاهل المغربي الملك محمد السادس، وقد تستجيب لها رئاسة الحكومة في ما يتعلق بالأهداف المرجو تحقيقها والظن المدفوع على حساب أمن واستقرار منطقة جبل طارق.

محمد ماموني العلوي

الرباط - أكدت مصادر سياسية تعرض ملك إسبانيا فيليب السادس إلى ضغوط للقيام بزيارة رسمية لمليبية وسبتة، وذلك بإدراج القصر الثغرين المحتلين ضمن جولة ملكية مرتقبة للأقاليم التي تتمتع بحكم ذاتي، كالأندلس وجزر الكناري وغيرها.

ونقلت صحيفة "الغارو" واسعة الانتشار في سبتة، عن المتحدث باسم قصر "ثاروفيل" الملكي خبر إعداد البلاط الإسباني لزيارة المدينتين دون تحديد موعد نهائي، مبررا الأمر بكون الأجندات لا تزال مغلقة نتيجة الوضع الصحي الحالي الناتج عن تفشي الوباء.

ولم ينف القصر الملكي بشكل قاطع الزيارة المتوقعة حيث أفاد المتحدث باسم القصر أنه "لا توجد أخبار رسمية حول هذه الزيارة الافتراضية التي سيقوم بها دون فيليب ودونا ليتيزيا إلى سبتة ومليلية نهاية يوليو"، معتبرا أن "القصر الملكي الإسباني لم يتخذ في الوقت الحالي أي قرار بشأن سبتة ومليلية".

وأوضحت مصادر دبلوماسية لـ "العرب"، أن "القصر الإسباني حريص على أن يبقى قناة حوار موثوقة بين مدريد والرباط"، ولهذا لا يريد الملك فيليب القيام بمغامرة غير محسوبة العواقب، وقد تلاقى رد فعل مغربي قد يعكس سلبا على مستقبل التعاون بين البلدين في مختلف المجالات.

وسبق للملك فيليب السادس زيارة جميع مناطق إسبانيا بما في ذلك جزر الكناري، لكنه أجل في كثير من الأوقات زيارته لسبتة ومليلية المحتلتين، وفي ديسمبر من العام الماضي أعلن إدواردو دي كاسترو، حاكم مليبية، أنه وجه دعوة للعاهل الإسباني من أجل زيارة المدينة، حتى أنه أخبر وسائل إعلام إسبانية بان استجابة الملك ليست إلا "مسألة وقت فقط" وبأنها مرتبطة بـ "الأجندة الملكية"، مضيفا أن فيليب السادس "بدا متحمسا للفكرة وأخبره أنه بالفعل كان يخطط لزيارة المدينة".

وأجل العاهل الإسباني الزيارة إلى مدينة سبتة المحتلة بعد دعوة من حاكمها خوان بيباس، ما دفع مصادر دبلوماسية وسياسية إلى استنتاج أن الملك فيليب لا يريد أن يكرر ما قام به والده الملك السابق خوان كارلوس، وأن يتسبب مرة أخرى في تشنج علاقات بلاده مع المغرب، ويسبب للحفاظ على

عودة رفات رموز المقاومة لا تنسي ذاكرة الجزائريين مآسيها

تحذيرات من استغلال «الإنجاز التاريخي» في التجاذبات السياسية



هل تكون هذه الخطوة بداية مسار المصالحة التاريخية بين الجزائر وباريس

تتعامل الإليزية في البداية مع انتخابه ببرودة، ووصفه وزير الخارجية جون إيف لودريان، بـ "الأمر الواقع الذي يتوجب التعامل معه"، الأمر الذي قابلته السلطة الجزائرية الجديدة بتكثيف الإفراج على قوى أخرى أشد منافسة للفرنسيين، كروسيا والصين.

ومع ذلك دفعت جائحة كورونا، والأوضاع الأمنية في المنطقة خاصة بلجيبا ومالي، الرئيسان تبون وماكرون إلى فتح قنوات اتصال لتبادل وجهات النظر الأمنية والدبلوماسية، وحظى رفع الحظر على خروج الجيش الجزائري إلى خارج حدوده في مشروع الدستور المعروض للإشراء والنقاش ارتياحا لدى الفرنسيين، الذين يقودون الحرب على الجماعات الجهادية في الساحل الصحراوي.

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي أطلق حملته الانتخابية من الجزائر، قد عبر عن استعداده لفتح صفحة جديدة في علاقات بلاده مع الجزائر بتسوية الملفات التاريخية العالقة، ووصف الماضي الاستعماري بـ "الهمجي وغير الإنساني"، وهو الرئيس الفرنسي الوحيد الذي أطلق مفردة "الشهداء" على المقاومين والمحاربين الجزائريين.

كحزب جبهة التحرير الوطني، و"فضل"، إلى تلميع صورة السلطة الجديدة في البلاد بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، وأسباب الإنجاز التاريخي له، حيث كتب وزير التجارة كمال زريق في حسابه الشخصي "دموعك غالية سيادة الرئيس"، أصدر حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم بياناً مؤيدا ومشيدا بدور تبون في تحقيق الإنجاز، فإن أصواتا معارضة حذرت من "الرقص على رؤوس الشهداء والأبطال".

ورغم التقارب المسجل في علاقات الجزائر وفرنسا خاصة خلال العقد الأخير، إلا أنها ظلت رهينة الغام مخففة تنفجر بين الفينة والأخرى، بسبب عدم الحسم في مسائل الذاكرة والتاريخ المشترك، وعرفت تصعيدا خلال الأشهر الأخيرة، حيث تدخلت الدبلوماسية الجزائرية في أكثر من مرة للاحتجاج لدى الإليزية، على ما وصفته بـ "تجاوزات إعلامية ودبلوماسية فرنسية"، أفضت إلى سحب السفير الجزائري في باريس خلال الأسابيع الماضية.

ومنذ انتخاب الرئيس تبون، رئيسا للجزائر في ديسمبر الماضي، عرفت العلاقات الثنائية فتورا ملحوظا، حيث

عدة دوائر، في ما يتصل بالمقابل الذي تحصلت عليه فرنسا، ومصير الرفات المتبقية وأسباب استئنائها من الاستعادة.

ولفت قائد أركان الجيش الجزائري الجنرال سعيد شنقرية، في كلمة له في احتفالية استعادة الرفات، بأن 24 ججمة العائدة من متحف الإنسان، هي "دفعة أولى"، مما يرجح إمكانية وجود دفعات أخرى، ولم يشر في خطابه الذي ضمنه مفردات قوية تجاه الفرنسيين، إلى الأسباب التي أخرجت عودة جميع الرفات في دفعة واحدة.

وتعد مسألة الجماعم والرفات، واحدة من الملفات التاريخية العالقة بين البلدين، والتي لم تسمح ببروز علاقات قوية ومتكاملة رغم المصالح المشتركة الكثيرة بين البلدين، في انتظار استكمال المفاوضات المعقدة حول قضايا التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، واستعمال الفرنسيين حينها لجزائريين كقنصلين تجارب، والأرشيف التاريخي المحتجز في باريس، والاعتراف والاعتذار عن الحقة الاستعمارية (1830 - 1962)، وما رافقها من جرائم ضد الإنسانية وممارسات وحشية في حق الأهالي، وفيما سارعت دوائر موالية للسلطة،

استعادت الجزائر، الجمعة، رفات 24 من قادة المقاومة الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر، وذلك بعد مفاوضات بدأت عام 2016. وفيما أشادت أوساط سياسية بالتسوية التاريخية بين البلدين، حذر آخرون من استثمار السلطة هذا الإنجاز بهدف تحقيق مكاسب سياسية وتلميع صورتها لدى الشارع.

صابر بليدي

الجزائر - أثار عودة رفات رموز المقاومة الشعبية الجزائرية في منتصف القرن التاسع عشر، من متحف الإنسان بباريس إلى أرض الوطن، لغطا سياسيا متعدد الجوانب، على خلفية مكنات الإنجاز في ترميم العلاقات الجزائرية الفرنسية المتذبذبة من جهة، واستغلال الأمر في تلميع صورة السلطة المهترئة داخليا من جهة أخرى. وأجمع الجزائريون بمختلف توجهاتهم السياسية والأيديولوجية، على أن استعادة رفات رواد المقاومة الشعبية، يعد "إنجازا للذاكرة الوطنية وخطوة في طريق التسوية التاريخية بينهم وبين الفرنسيين فيما يتصل بالحقبة الاستعمارية (1830 - 1962)"، لكن أصواتا حذرت من الاستغلال السياسي للإنجاز، سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد العلاقات الثنائية بين الحكومتين في الجزائر وباريس.

طلت بوادر شكوك

وعدم اطمئنان للخطوة المنجزة لدى عدة دوائر، في ما يتصل بالمقابل الذي تحصلت عليه فرنسا، ومصير ما تبقى من رفات

وفيما تركزت الأنتظار كلها في البلاد على العبر والدروس التاريخية، لرمزية عودة رفات رواد المقاومة الشعبية إلى أرض وطنهم، بعد 170 عاما من الاحتجاز لدى الفرنسيين، فقد طفت بوادر الشكوك وعدم الاطمئنان للخطوة المنجزة لدى

عزوف الشارع أكبر عقبة تهدد الانتخابات التشريعية المصرية

أحمد جمال

العائلات الكبيرة في القرى والنجوع، وفي كل الحالات فإن التركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية سيكون سائدا على حساب المواقف السياسية، وهو ما يقلل من قيمة المفردات التي تستخدم بين القوى والأحزاب المختلفة، ويجعلها محصورة في النطاق الاقتصادي والاجتماعي تقريبا.



أحمد بهاء الدين شعبان
الأحزاب غير مستعدة
بالشكل الكافي
للانتخابات التشريعية

وأشار الباحث السياسي بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية، حسن سلامة، إلى أن "الحكومة المصرية أمام استحقاقات أصبح لزاما الإقدام عليها وإن لم تكن البيئة السياسية الداخلية مواتية، وليس من الممكن الانتظار للإصلاح المنشود وتعطيل قيام المؤسسات التشريعية التي من الممكن أن تكون جوهر الممارسة السياسية، إذا توفرت الرغبة".

وأوضح سلامة أن الانتخابات المقبلة سوف تشهد تغييرا في تعامل الجمهور مع المرشحين، والكثير من أدوات الاتصال المباشر لن تكون حاضرة ما يتطلب استحداث وسائل دعائية تكنولوجية للوصول إلى الشرائح الشبابية التي تعزف عن الانتخابات، وأن تكون بلغة هؤلاء الذين ينتظرون الفرصة المواتية للاندماج السياسي.

نلك أن البرلمان الذي قارب على انتهاء ولايته لا يحظى بشعبية في الشارع، ويعول السياسي المصري على اختيارات رئيس الجمهورية لمجلس الشيوخ في شكله الجديد، بما يشكل إضافة حقيقية لمجلس النواب، بحيث تكون الفرصة الجديدة منبرا للأفكار والرؤى السياسية التي ظلت غائبة طيلة السنوات الماضية، ما يؤسس لعلاقة جديدة بين المؤسسات التشريعية والمواطنين.

ومن المقرر أن يعين رئيس الجمهورية 100 نائب في مجلس الشيوخ يشكلون ثلث عدد نوابه، وسيضم في عضوته 300 نائب، يجري انتخاب ثلثهم بالنظام الفردي والثلث الآخر بالقائمة المغلقة.

وترتكز التجربة المصرية في الانتخابات على التحركات الخدمائية التي قادها حزب "مستقبل وطن"، أكبر الأحزاب تمثيلا داخل البرلمان، من أجل قيادة تحالف واسع مع الأحزاب يضم 10 أحزاب، هي: الشعب الجمهوري والوفد والتجمع والعدل والمؤتمر والغد وحزب إرادة جيل والحركة الوطنية ومصر الحديثة، تمكنه من التواصل مع المواطنين، وتصيح ركيزة لمجلسي الشيوخ والنواب المقبلين.

ومن المرجح أن تكون هناك تكتلات أخرى، على رأسها "تتسقية شباب الأحزاب" وتحالف "الأحزاب المصرية" الذي يضم في عضوته 40 حزبا صغيرا أو يمكن تسميتهم بالأحزاب "الكرتونية"، للمزاحمة على خارطة النفوذ المستقلية، بالإضافة إلى الاعتماد على أصوات

إجراء الاستحقاقات التشريعية تمر بعدة أزمات، لأن الأحزاب غير مستعدة بالشكل الكافي نظرا لما تعرضت له الممارسة السياسية من مشكلات متعاقبة بسبب خوض الدولة المصرية حربا شرسة ضد الإرهاب، وكانت بمثابة عودة إلى شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"، وانعكس ذلك على تأميم المجالات العامة ووضع ضوابط للحركة السياسية. وتابع شعبان لـ "العرب"، أن محاولات التفتيش عبر الانتخابات المختلفة وإتاحة الفرصة لعدد من الحركة لن يكون كافيا لإقناع المواطنين للذهاب إلى الانتخابات، وأن هيمنة الجوانب الشكلية على الممارسات الديمقراطية لا تأتي بثمارها والدليل على

الواقية لكافة أطراف العملية الانتخابية، وترتبط صورة مجلس الشيوخ في أذهان المواطنين بمجلس الشورى السابق، والذي يحظى بسمة قائمة، لأنه كان وسيلة استخدامها الحزب الوطني المنحل للترضية والمجاملات وتوزيع مواقع على قوى انتخابية لم يكن يستطيع البرلمان تعطيلها. تتطلب هذه المسألة جهدا مضاعفا لإقناع المواطنين باهمية استحداثه في هذا التوقيت بعد أن أصبح استحقاقا قانونيا بعد التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب في أبريل من العام الماضي.

وأكد رئيس الحزب الاشتراكي المصري، أحمد بهاء الدين شعبان، أن الواقية لكافة أطراف العملية الانتخابية، وترتبط صورة مجلس الشيوخ في أذهان المواطنين بمجلس الشورى السابق، والذي يحظى بسمة قائمة، لأنه كان وسيلة استخدامها الحزب الوطني المنحل للترضية والمجاملات وتوزيع مواقع على قوى انتخابية لم يكن يستطيع البرلمان تعطيلها. تتطلب هذه المسألة جهدا مضاعفا لإقناع المواطنين باهمية استحداثه في هذا التوقيت بعد أن أصبح استحقاقا قانونيا بعد التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب في أبريل من العام الماضي.

وأكد رئيس الحزب الاشتراكي المصري، أحمد بهاء الدين شعبان، أن الواقية لكافة أطراف العملية الانتخابية، وترتبط صورة مجلس الشيوخ في أذهان المواطنين بمجلس الشورى السابق، والذي يحظى بسمة قائمة، لأنه كان وسيلة استخدامها الحزب الوطني المنحل للترضية والمجاملات وتوزيع مواقع على قوى انتخابية لم يكن يستطيع البرلمان تعطيلها. تتطلب هذه المسألة جهدا مضاعفا لإقناع المواطنين باهمية استحداثه في هذا التوقيت بعد أن أصبح استحقاقا قانونيا بعد التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب في أبريل من العام الماضي.



أزمة ثقة